

انما عدم ملكه وقوله عن المهر واليه التصرف في اموال منشا ولو
 كتابية الاولي اسما ط هذه الفائة ليعلم ان غير الكتابية لا خصوصية له
 بها وايضا فيمنها تكرار مع الفائة السابقة لان الكتابية مشابهة للحقة
 والامور قد تقدم وتكرار الامور تحت الفائة الاولى في عموم الكافرة الا ان
 ايضا بنظر ما مر من جعل الاول والحال لانها تكرر صحبة شيئاها ذلك
 الامن كان ممي في الجنة اي والجنة حرام على الكفار وفي الاستدلال
 هذا تحت لانه لا يقتضي المنع لاحتمال ان يسلم وتكون معد في الجنة وقد
 يقال ان احكام الشرع مثبتة على الظاهر والكافرة من اهل النار ظاهر
 واسلامها محرم احتمال لا يمول عليه في تزويجها مخالفة في الظاهر
 لسؤاله المذكور ونفس لما اعطاه الله له ظاهرا على الاصح هو
 المعتمد وقد نسيه صلى الله عليه وسلم برحمة وكاذب هو زيد من
 سبي بنى في بطنه الملك كما في المواهب والماوه صلى الله عليه وسلم
 الموطوات له يحرم على غيره وان لم يكن امهات المؤمنين كما نصح به
 قوله وان واجبه امهاتهم ولم يقل امه ولد لباركوه بن كافر لان الولي
 بذلك لا يقتضي كون امهات المؤمنين بخلاف الوطي بالنكاح وبذلك
 تجاب عما يقال انه لا يضع ما في رحم كافر وحاصل الجواب انه انما اشنع
 في النكاح لما يلزم عليه كون الزوجة الكافرة ام المؤمنين وايضا فانصد
 بالنكاح اصالة التوالد فاحتبط له وحمل تزويجها وكذا بقية النساء
 ما عدا عيسى صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وكان الاول في تقدم
 هذا على المنع قال لال ان قال اخره لاجل ان نتميز الخلل بمعنى الفحة
 عن الخلل بمعنى الاباحته وفسه نظران ما تقدم مع كونه صحيحا كما
 ايضا اكثر من اربع وكانت الزيادة على تسع حرمت بقوله تعالى
 خل لك النساء من يوم نسمي ذلك بقوله تعالى انما الحلال بال اربع
 الا في اربع اجورهن الاية لكن لم يقع منه تزويج بعد النبي من الزيادة
 عليه ما قوله وقد مات عن تسع وعقد على خمس عشرة ودخل بها الاثني عشر
 واجتمع

واجتمع في عصمة احد عشر وطلق ثنتين والتسع الا في تزويج
 سوره بنت زعفة وعائشة وحفصة وام سلمة وزينب بنت جحش
 وام حبيبة وجويرية وصفية وميمونة هذا ترتيب تزويجها يا
 رضي الله عنهم ونظم ذلك بعضهم بقولهم
 توفي رسول الله عن تسع نسوة اليهن نزلت الكرمات وينسب
 فعائشة ميمونة وصفية وحفصة تلوها هيد وزينب
 جويرية ثم سلمة ثم سودة ثلاث وسب وارهن مدينت
 اه واختلف في مكانة هل كانت زوجة او سيرة وهل ماتت قبله وبعد
 والصحيح ما تقدم انها سيرة وتزوجها ي صير رحم المرأة زوجة
 له في معطوف على حل فان عطف على تزويجها المراد بالتزويج هنا
 حل الوطي اقول كما في قصة زينب اي كاد لعله ما في نفسها
 وفلان صلى الله عليه وسلم الصبرها بعد ما انكحها اياها فوقف
 في نفسه فقال سبحان مقلد القلوب وسعدت زينب بالنسبة ذلك
 ذلك زيد ففعل ذلك ووقع في نفسه كراهة صحبة ما في الوطي
 صلى الله عليه وسلم وقال اريدان اثارك صاحبة فقال ما ارايك
 منها سبي فقال لا والله ما رايت منها الا خيرا وكنت بالشر منها تكبر على
 فقال اصمد عليك زوجك وانتق اسي في امرها فلا تظلمها ضررا
 وتعليل لا تكبرها اه عناني وقرر شيخنا الحنفى ان هذا لا يليق به
 صلى الله عليه وسلم فالمناسب عدم ذكره بل المستحب ان يقال
 لما تزوجها له بقاى الحنفى في نفسه ذلك مخافة ان يقال انه تزوج زوجة
 من دينه فالذي اخفاه صلى الله عليه وسلم في نفسه وعوقب على
 اخفائه هو اعلام الله له بان ستر زوجها بعد طلاق زيدها وليس الذي
 اخفاه هو ما وقع في قلبه من ميله اليها ولكن ان يكون قول العنايف
 فوفاها لحي بعد اعلام الله له بان ستر زوجها وهذا لا محذور فيه
 فلا وجه للتشنيع عليه امره زيداى الذي كان عبدا لصلواته

وخال النسخ ما املكه الله اياها